hwmut, DOI : 10.54242/1702-013-001-010

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث
جباري لحسن زين الدين، المجلد الثالث عشـر، العدد 1، مارس 2022،
ص ص 90-101

الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث مع دراسة خاصة للنموذج البريطاني

The legal nature of the modern parliamentary system
a special study of the British model

لحسن زين الدين جباري (*)

جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر

Lahssen zine eddine Djebari
hassanezine@hotmail.com

تاريخ الإيداع: 18 /2021/07 تاريخ القبول: 2021/10/22 تاريخ النشر: 2022/03/31

الملخص:

يعتبر النظام البرلماني من بين الأنظمة الحديثة التي اعتمدت في العديد من الدساتير المقارنة، و يمكن أن تأخذ به الأنظمة الملكية و حتى الأنظمة الجمهورية، و يقوم هذا النظام على أساس الفصل المرن بين السلطات من جهة و ضرورة التعاون بين السلطتين التشريعية و التنفيذية. و تعتبر بريطانيا مهد هذا النظام و قد قامت بتطويره بشكل كبير، لدرجة أن التعديلات اتلتي طرأت عليه جعلت من الملكة تنسحب من جوانب التسيير إلى حد ما و ذلك لصالح السلطتين التشريعية و التنفيذية، الأمر الذي جعل منها إحدى أهم النماذج احتراما لقيم الديمقراطية.

الكلمات الدالة:

النظام البرلماني ، التعاون بين السلطتين ، قيم الديمقراطية.

Abstract:

The parliamentary system is among the modern systems that have been adopted in many comparative constitutionsk, monarchies and even republican regimes can take it, this system is based on the flexible separation of powers on the one hand and the necessity of cooperation between the legislative and executive authorities.Britain is considered the cradle of this system and has developed it significantly, to the extent that the following amendments made the Queen withdraw from the management aspects to some extent, in favor of the legislative and executive

(*) المؤلف المرسل

hwmut, DOI : 10.54242/1702-013-001-010
E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث
جباري لحسن زين الدين، المجلد الثالث عشر، العدد 1، مارس 2022،
ص ص 90-101

authorities, which made it one of the most important models of respect for the values of democracy..

Key Words:
Parliamentary system , cooperation between the two authorities , values of democracy.

****

مقدمة:

تجتهد العديد من الوحدات السياسية من أجل بلوغ أنظمة حكم ناجحة تحافظ على تجسيد دولة المؤسسات الحديثة من جهة، و التمتع بوصف الدولة المتمدينة من جهة أخرى، و لهذا ظهرت العديد من المحاولات التي تهدف إلى تجسيد نماذج تسيير جدية توصف بالأنظمة الديمقراطية استنادا لمخرجاتها. و لاشك أن النظام البرلماني يعد من بين النماذج الأكثر تطبيقا في الدساتير المقارنة حاليا، نظرا لما يتميز به من بعض الخصائص التي جعلت منه أقرب النماذج إلى التطبيق من الناحية العملية.

غير أنه قد واجه منذ نشأته في انجلترا العديد من الصعوبات عند بداياته، بحيث أنه لم يكن أكثر من مجرد جهاز صوري شكلي تتزين به أنظمة الحكم آنذاك لتفادي الضغط الشعبي الذي كان يهددها في العديد من الفترات التي سجلها تاريخ أنظمة الحكم المقارنة في تلك الفترات.إلا أن هذا النظام قد تطور في نماذج جديدة تجسد أو تقترب في بعض الحالات من تجسيد الديمقراطية النيابية غير المباشرة أو النيابية التي قد تكون سبيلا و وسيلة لظهور مخرجات سياسية تتمثل في أنظمة حكم ديمقراطية حديثة تتوافق مع تطلعات شعوبها.

إن الحديث عن النظام البرلماني يقود بالضرورة إلى استحضار التجربة البريطانية على وجه الخصوص التي ظهرت بها أسس هذا النظام الذي يقوم على فكرة الإنابة و لهذا يطلق عليه أيضا اسم النظام النيابي، و لعل هذا النموذج ما كان ليكتب له النجاح لو لم يقم بتصحيح تعثرات النظام الملكي المحض الذي كان سائدا قبله.فاستفراد الملك بالحكم وحده هو الأمر الذي عجل في إشراك أشخاص آخرين معه لرسم السياسات العامة و معاونته في اتخاذ القرارات، و كانت البداية بإشراك الأرستقراطيين كمرحلة أولية ثم انتخاب أشخاص يقومون بتسيير شؤون الحكم نيابة عن الشعب، فظهر النظام البرلماني في ثوبه الجديد.

إشكالية البحث :

hwmut, DOI : 10.54242/1702-013-001-010
E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث
جباري لحسن زين الدين، المجلد الثالث عشر، العدد 1، مارس 2022،
ص ص 90-101

تتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية حول قدرة النظام البرلماني في تحقيق قيم الدولة الحديثة، و مدى تجسيد ذلك من خلال النموذج البريطاني.

المبحث الأول : مفهوم النظام البرلماني :

يحاول هذا المبحث إعطاء تعريف جامع مانع لهذا النظام في المطلب الأول منه، و يحاول تبيين أركانه في المطلب الثاني منه، كل ذلك وفق التفصيل الآتي :

المطلب الأول : تعريف النظام البرلماني :

هو نظام يقوم على أساس مبدأ التوازن بين السلطتين التشريعية و التنفيذية، و التعاون المكثف بينهما دون ترجيح لإحداهما على الأخرى.[1] و يسمى هذا النظام أيضا بالنيابي، و هو صالح للتطبيق في الدول ذات الأنظمة الملكية و الدول ذات الأنظمة الجمهورية، و هو نظام وسط بينهما، بمعنى أنه يكفل التعاون و التوازن بين السلطتين التشريعية و التنفيذية، أي أنه يفترض المساواة بينهما، فلا يسمح لإحداهما بالسيطرة على الأخرى، وبذلك يعتبر هذا النظام المثال النموذجي لمبدأ الفصل بين السلطات كما تصوره "مونتسكيو"، و لتحقيق هذا التوازن فإن النظام البرلماني يسلح البرلمان بسلاح الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة، و يسلح الوزارة بسلاح حل المجلس النيابي.[2]

و النظام البرلماني لم ينشأ طفرة واحدة، و إنما كان وليد ظروف تاريخية و سوابق عرفية نشأت وتطورت في انجلترا، و إذا كانت أصول النظام البرلماني قد استقرت في انجلترا على النحو السابق، إلا أن هذا النظام قد انتقل منها إلى غيرها من الدول و اتخذ ألوانا مختلفة من حيث التطبيق غير أن هذا الاختلاف لا يمس في حقيقته سوى الجزئيات و التفصيلات الخاصة بهذا النظام دون أصوله أو عمومياته.[3]

المطلب الثاني : أركان النظام البرلماني :

للنظام النيابي أركان تميزه عن غيره من أنظمة الحكم، و تتمثل هذه الأركان في ما يلي :

أولا : أن يكون هناك برلمان منتخب من طرف الشعب :

إن الدعامة الأساسية التي يقوم عليها النظام النيابي هي وجود برلمان ينتخبه الشعب، و على ذلك فإن الانتخاب يعتبر من أهم أسس النظام النيابي، و ليتحقق هذا النظام من الناحية الفعلية يجب أن تكون للبرلمان سلطات حقيقية، و مشاركة واقعية في إدارة شؤون الدولة و

hwmut, DOI : 10.54242/1702-013-001-010
E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث
جباري لحسن زين الدين، المجلد الثالث عشر، العدد 1، مارس 2022،
ص ص 90-101

خاصة في الوظيفة التشريعية، فإذا كان دور البرلمان استشاريا فقد انعدم وجود النظام البرلماني.

و يلاحظ أن النظام النيابي لم يكتمل نموه و لم تستوي نشأته في انجلترا و هي مهده إلا في الوقت الذي أصبح فيه للبرلمان الإنجليزي سلطة تشريعية حقيقية، و ليس مجرد رأي استشاري كما كان الوضع سابقا، و تمارس البرلمانات في الدول ذات الأنظمة النيابية وظائف متعددة مختلفة تشريعية، و مالية، وسياسية.[4]

ثانيا : ثنائية السلطة التنفيذية :

نجد بأن في النظام البرلماني رئيسا للدولة و رئيسا للوزراء، و الاختلاف واضح بينهما من حيث الانتخاب و الصلاحيات و المسؤوليات و مدة الولاية، و لكل دولة أسلوب خاص في تحديد الاختصاصات التي يتمتع بها كل منهما، و في تحديد العلاقة بينهما، و لكن الظاهرة المشتركة في كل الدول التي تتبنى النظام البرلماني هي عدم الجمع بين الرئاستين، أو هي في وجود رأسين متميزين للسلطة التنفيذية.[5] و يترتب على ثنائية السلطة التنفيذية أثرين قانونين هما :

أ : رئيس الدولة غير مسؤول سياسيا :

القاعدة العامة في النظام البرلماني أن رئيس الدولة لا يتولى سلطات تنفيذية فعلية، و لا يعتبر مركز ثقل في تسيير دفة الحكم في البلاد و لهذا لا تقع على عاتقه أي مسؤولية سواء كان ملكا أو رئيسا للجمهورية، و يترتب على هذه القاعدة نتيجتان : الأولى تتمثل في عدم جواز انتقاد رئيس الجمهورية لانعدام مسؤوليته، كون أن الوزارة هي المسؤولة، و الثانية وجوب توقيع رئيس الوزراء و الوزير المختص بجوار توقيع رئيس الدولة لأن الأوامر الصادرة عنه لا تخلي الوزارة من مسؤوليتها. و أما بالنسبة للمسؤولية الجنائية ففي النظام البرلماني الملكي لا يسأل الملك جنائيا، أما بالنسبة للنظام البرلماني مع وجود رئيس للجمهورية فهذا الأخير يسأل عن ما ارتكبه من جرائم سواء تعلقت بوظيفته أو جرائم عادية.[6]

ب : قيام المسؤولية الوزارية :

نظرا لاضطلاع الوزارة بأعباء الحكم باعتبارها المحور الرئيسي للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني، فإن المسؤولية السياسية الكاملة تقع على عاتقها أمام الهيئة النيابية، و تعد

hwmut, DOI : 10.54242/1702-013-001-010
E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث
جباري لحسن زين الدين، المجلد الثالث عشر، العدد 1، مارس 2022،
ص ص 90-101

مسؤولية الوزارة حجر الزاوية في النظام البرلماني و الركن الأساسي في بنائه، و بدونها يفقد هذا النظام جوهره و تتغير طبيعته.

و يسأل الوزراء إما فرديا أو تضامنيا أمام البرلمان، فالمسؤولية الفردية تتعلق بكل وزير على حدا بالنسبة للأعمال المتصلة بشؤون وزارته، و يؤدي تقريرها إلى وجوب استقالته، و أما المسؤولية التضامنية تتعلق بالوزراء جميعا كهيئة أو كمجلس ذي كيان متميز بالنسبة للسياسة العامة للحكومة، و يؤدي تقرير هذه المسؤولية إلى إسقاط الوزارة بأكملها.[7]

ثالثا : التعاون و التوازن بين السلطة التشريعية و التنفيذية :

تقوم بين السلطتين علاقة تعاون تتحقق من خلال تمتع كل منهما بوسائل للتأثير على الأخرى وهي كالآتي :

أ : وسائل تأثير الحكومة على البرلمان :

1 _ حق حل البرلمان عند الضرورة لتجاوز أزمة سياسية، كالخلاف بينها و بالتالي تجديده.

2 _ طرح مسألة الثقة أمامه حيث تلزمه بالتعبير عن موقفه منها، فإذا كانت له ثقة فيها بقيت الحكومة وإذا عبر عن عدم ثقته تستقيل، مما يؤدي إلى نشوب أزمة سياسية يتحملها البرلمان.

3 _ دخول أعضاء الحكومة إلى البرلمان للدفاع عن مشاريع القوانين التي تقترحها الحكومة، و كذلك المشاركة في مناقشة القوانين التي يقدمها النواب.

4 _ دعوة البرلمان للانعقاد خارج الفترات التشريعية.

5 _ إمكانية تأجيل عمل البرلمان.[8]

ب : وسائل تأثير البرلمان على الحكومة :

تستطيع السلطة التشريعية أن توجه أسئلة و استجوابات للسلطة التنفيذية، و تستطيع أن تشكل لجانا للتحقيق فيما ينسب إلى السلطة التنفيذية من تقصير في أمور الحكم و الإدارة، كما يستطيع المجلس النيابي أن يثير فكرة المسؤولية الوزارية التضامنية و الفردية، فإذا سحبت الثقة من الوزارة أو من أحد الوزراء وجب عليها أن تستقيل، و أساس ذلك أن الوزارة يجب أن تكون حائزة لثقة الأغلبية البرلمانية فإذا فقدتها وجب عليها اعتزال الوزارة، فالنظام البرلماني يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، بمعنى عدم تركيز هذه السلطات في يد واحدة و إنما توزيعها على هيئات ثلاثة مستقلة.[9]

hwmut, DOI : 10.54242/1702-013-001-010
E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث
جباري لحسن زين الدين، المجلد الثالث عشر، العدد 1، مارس 2022،
ص ص 90-101

المبحث الثاني : تطبيقات النظام البرلماني في بريطانيا و تقييمه :

كما جرت العادة و حتى تكتمل الدراسة وجب التطرق لجوانب الموضوع التطبيقية ثم تقييم هذا النظام، فيتضمن المطلب الأول منه تطبيقات النظام البرلماني، في حين خصص المطلب الثاني لتقييم هذا النظام، كل ذلك وفق التفصيل الآتي :

المطلب الأول : تطبيقات النظام البرلماني في بريطانيا :

هناك العديد من الدول التي اعتمدت في دساتيرها النظام البرلماني، على غرار الجمهورية الإيطالية و المملكة الإسبانية و مملكة بريطانيا العظمى، غير أن النظام البريطاني يعتبر أوضح مثال تطبيقي له.فتتأرجح دفة الحكم في بريطانيا بين رأسي السلطة التنفيذية المتمثلة في الملكة و مجلس الوزراء وبين السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس العموم و مجلس اللوردات، و هذا حسب التفصيل التالي :

أ : السلطة التنفيذية :

و تتمثل في هيئة الملكة و قصر الحكومة، و هذا ما سيتم شرحه في ما يلي :

1 _ هيئة الملكة :

الملكية في بريطانيا وراثية بحيث ينتقل من الملك إلى الذي يليه من الرجال أو النساء بنسبة درجة قرابتهم من الملك، بيد أن هذا الانتقال لم يكن سلميا في جميع الفترات، و في العصر الحاضر أصبح التاج محصورا بأسرة "هانوفر" Hanover و التي أخذت أثناء الحرب العالمية الأولى اسم " وند سور "، و منذ سنة 1959 اسم "وند سور ـ مونت باتن " Windsor Mountbatten. و المؤسسة الملكية مازالت عاملا مهما في استمرارية الأمة و تباتها رغم التقليص المستمر لدور الملكية في الحياة السياسية، و لا تشكل خطرا على الحريات العامة لأن الملك يسود و لا يقوم بعمل ضار لذلك، هو غير مسؤول جنائيا و لا سياسيا، فيمكن اعتبار الملكة في بريطانيا حكم بين الحكومة والشعب، بالإضافة إلى صلاحية تعيينها للوزير الأول من الحزب

hwmut, DOI : 10.54242/1702-013-001-010
E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث
جباري لحسن زين الدين، المجلد الثالث عشر، العدد 1، مارس 2022،
ص ص 90-101

الفائز بالأغلبية، و بالرغم من تقليص صلاحيات الملكة إلا أنها على علم بكل الأمور، و نصائحها للحكومة لا تعدو أن تكون أدبية و لا يتحسس منها رئيس الوزراء.[10]

2 _ الحكومة (مجلس الوزراء) :

إن الأهمية الكبيرة للدور الذي تلعبه الحكومة البريطانية في الحياة السياسية لا تعود لطبيعة المهمات التقليدية التي تتمتع بها الحكومات في الأنظمة البرلمانية، و إنما لكون هذه الحكومة تستمد ثقتها من الشعب مباشرة.

فمن الناحية النظرية يقوم الشعب البريطاني بانتخاب ممثلين له في مجلس العموم، و من ثم يقوم هؤلاء باختيار الوزير الأول، إلا أن الواقع يشير إلى أنه و بفضل نظام الثنائية الحزبية و تنظيم و انضباط الأحزاب، و التزام الملك باحترام الإرادة الشعبية، فإن الشعب يقوم أثناء الانتخابات باختيار الوزير الأول الذي يقال عنه أنه ملك منتخب لمدة محدودة.

كما يقوم الوزير الأول باختيار الحكومة التي تتشكل من اللجنة القيادية للحزب الفائز، و إن هذا الوضع يعطي الحكومة البريطانية مكانة و مركزا قويا ضمن الحياة السياسية للبلاد، فهي لم تعد عمليا مسؤولة عن أعمالها و سياستها أمام البرلمان، و إنما هي مسئولة مباشرة أمام الشعب الذي تستمد قوتها من ثقته بها.[11] غير أنه و عند الحديث عن تشكيل الحكومة في النظام الإنجليزي لابد من التميز بين **الوزارة** و**الكابينت**، فالوزارة تعتبر ـ كما يقول أندري هوريو ـ الجهاز الحكومي بالمعنى الواسع، و هي تضم كل الأشخاص الذين تجمعهم روابط التضامن الحزبي، و يعتبر هؤلاء مسؤولين أمام البرلمان عن السياسة العامة، كما يسألون فرادى، و تضم الوزارة حوالي مائة عضو بين وزير و أمين عام و أمين عام مساعد.

أما الحكومة أو الكابينت فلا تضم إلا عددا محدودا من أعضاء الوزارة يقوم باختيارهم الوزير الأول من بين أعضاء الوزارة، و لا يتجاوز عددهم العشرين عضوا،

و الحكومة عندما تجتمع بكامل أعضائها فيسمى المجلس بمجلس الوزراء، أما إذا اجتمع أعضاء الحكومة أو الكابينت وحدهم فيسمى المجلس بمجلس الوزارة أو مجلس الحكومة.[12]

ب : البرلمان :

أما البرلمان في بريطانيا فيتمثل في مجلس العموم و مجلس اللوردات.

1 _ مجلس اللوردات :

hwmut, DOI : 10.54242/1702-013-001-010
E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث
جباري لحسن زين الدين، المجلد الثالث عشر، العدد 1، مارس 2022،
ص ص 90-101

يعتبر مجلس اللوردات أثر من رواسب الماضي أو من بقايا المجالس الأرستقراطية (مجالس النبلاء أو الأعيان) التي أصبحت نادرة اليوم، و على الرغم من استمراره في الوجود منذ قرون و دون حاجة ماسة إليه، فإن البعض كان يتوقع قرب زواله، أو على الأقل تغيير هيكليته، و قد حدث ذلك في خريف عام 1999، عندما صوتت الغالبية في المجلس لصالح إلغاء العضوية بالوراثة، و تكون بريطانيا بذلك قد وضعت حدا لتقليد عمره 800 سنة، و حققت قفزة نوعية في تطوير نظام الحكم فيها، و أضافت صفحة مجيدة إلى سجل مسيرتها الديمقراطية.

و مجلس اللوردات يضم اليوم 804 أعضاء، و العدد غير ثابت و هو يتألف من فئتين : الفئة الأولى هي فئة اللوردات الزمنيين، و الفئة الثانية هي فئة اللوردات الروحيين، و بالرغم من أنه لا يملك سلطة تشريعية حقيقية إلا أنه يقوم بدور مهم في أصول التشريع، و ذلك من ناحيتين : الأولى تتمثل في قدرته على تأخير إصدار قانون ما، مع العلم بأن بعض المشاريع المؤجلة في نهاية الدورة لا يعاد طرحها في الدورة اللاحقة.و الثانية تتمثل في النسبة المتزايدة في البلاد للوردات المعينين مدى الحياة و المختارين من بين الشخصيات الأكثر كفاية في البلاد، فهذه العناصر تثري المناقشات بنوعية تقنية متميزة قد تؤدي إلى إدخال تعديلات، و تساعد على تحسين مضمون العديد من مشاريع القوانين.[13]

2 _ مجلس العموم :

يتألف مجلس العموم من 650 نائبا يتم انتخابهم بالاقتراع الشعبي المباشر لمدة خمس سنوات، وإن كان الواقع قد شهد على قصر مدة المجلس، إذ صار دائما يميل إلى حل المجلس قبل انتهاء ولايته، و تجري الانتخابات على أساس الانتخاب الفردي و على دور واحد، فيفوز بالمقعد النيابي في هذا المجلس المرشح الذي يحصل على عدد أكبر من الأصوات، أي على أساس الأغلبية النسبية لا على أساس الأغلبية المطلقة، و يقوم مجلس العموم بانتخاب الرئيس الذي يلقب ب : "**السبيكر**" و ذلك طيلة مدة ولاية المجلس أي الخمس سنوات.

و تنحصر صلاحيات مجلس العموم في ثلاث : الصلاحية الأولى تكمن في مراقبة عمل الحكومة، فهو يستطيع حجب الثقة عنها، و نظرا لإتباع نظام الحزبية الثنائية و لأن الأغلبية البرلمانية هي موازية لأغلبية الحزب في الحكومة، فإنه نادرا ما يلجأ مجلس العموم إلى هذا

hwmut, DOI : 10.54242/1702-013-001-010
E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث
جباري لحسن زين الدين، المجلد الثالث عشر، العدد 1، مارس 2022،
ص ص 90-101

الإجراء. و أما الصلاحية الثانية فتكمن في إعداد التشريع، بالرغم من أن تسعون بالمائة من مشاريع القوانين هي من إعداد الحكومة، في حين أن الصلاحية الثالثة تكمن في الصلاحية المالية، و قد انتزعها المجلس من الملك، و أصبح المبدأ عدم جواز فرض أي نوع من الضرائب إلا بعد إقرار البرلمان لها، أي بعد موافقته.[14]

المطلب الثاني : تقييم النظام البرلماني :

إن الحكم على أي نظام بتوفيقه في تجسيد مبادئ و قيم الديمقراطية من عدمه يحتاج إلى دراسة مقارنة دقيقة و عميقة و عمل بحثي طويل، و عليه يمكن اختصار ذلك من خلال عنصرين اثنين :

أولا : إيجابيات النظام البرلماني :

1 _ إن التوازن و التعاون بين السلطات يتحقق من خلال مراقبة كل جهة للأخرى بشكل إيجابي، فسحب البرلمان للثقة من الحكومة يقابلها إمكانية حل البرلمان من طرف الحكومة، الأمر الذي يحول دون تغول و تعسف أي جهة على الأخرى.

2 _ إن تقرير المسؤولية المزدوجة للسلطة التنفيذية و السلطة التشريعية تجعل المسؤولية تجاه الشعب مباشرة لكل جهة، علما أنه حتى من يشكل أغلبية الحكومة هم من الحزب الفائز بالانتخابات، و بالتالي نادرا ما تحدث تناقضات بين السلطتين.

3 _ أوجد النظام البرلماني نوع من الاستقرار السياسي حول منصب رئيس الدولة، فيحول دون الصراعات حوله، فإن كان ملكا يكون ذلك عن طريق أسلوب التوريث الذي يحدده دستور الملكة، و إن كان رئيس جمهورية فتكون تزكيته من طرف البرلمان الذي انتخب من طرف الشعب، و هذا ما تنص عليه العديد من الدساتير المقارنة.

4 _ لقد أثبتت الدراسات المقارنة للأنظمة السياسية أن هذا النموذج يفي بالغرض المنشود إذا كانت هناك نزاهة في الانتخابات، فيظهر ممثلو الشعب في كل السلطات بشكل فعلي لا صوري، فلا يكون آنذاك أعمال و تصرفات ضد إرادة الشعب، سواء من السلطة التنفيذية أو من السلطة التشريعية.

ثانيا : سلبيات النظام البرلماني :

hwmut, DOI : 10.54242/1702-013-001-010
E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث
جباري لحسن زين الدين، المجلد الثالث عشر، العدد 1، مارس 2022،
ص ص 90-101

1 _ قد لا يكون هذا النظام مجديا بالنسبة للأنظمة الشمولية التي تجعل من تبنيها للنظام البرلماني واجهة تخفي من خلالها صورتها الحقيقية في الداخل و الخارج.

2 _ يصعب تطبيق النظام البرلماني في الدول التي تعتمد في بنية برلماناتها أكثر من حزبين، فكثرة الأحزاب قد تؤدي إلى نسف هذا النظام بسبب الصراعات الحزبية الكثيرة داخل البرلمان و داخل الحكومة، و إيجاد فوضى تحول دون الاستقرار السياسي لهذه الدول.

3 _ قد يكون هذا النظام ناجح بشكل كبير في الأنظمة الملكية على غرار بريطانيا، لكنه يصعب تجسيده في الأنظمة الجمهورية، و لعل أبرز مثال على ذلك صعوبة اختيار رئيس الحكومة في إيطاليا.

4 _ في بعض النماذج ينتزع البرلمان من رئيس الجمهورية أو من الملك صلاحيات هامة و مصيرية، ثم تنتزعها الحكومة مجددا من البرلمان ما يجعلها تدور في حلقة مفرغة، و أحسن مثال على ذلك انتزاع البرلمان البريطاني التشريع من الملك خصوصا في الجوانب المالية، ثم تنتزع الحكومة ذلك بشكل غير مباشر بصدد التفويضات التشريعية التي يقرها لها الدستور.

5 _ قد يبدو التوازن واضحا في النظام البرلماني بين السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية بالنسبة للدول المتقدمة ديمقراطيا، و لا يبدو كذلك بالنسبة للدول المتخلفة ديمقراطيا التي تظهر فيها قوة و تغول السلطة التنفيذية حتى و إن طبقت هذا النظام.

فالنموذج البريطاني يظل نموذج متميز ساهمت فيه ظروف تاريخية معينة جعلت منه سهل التطبيق في بريطانيا و صعب التطبيق في دول أخرى.

الخاتمة :

إن تبني النظام البرلماني بشكل سليم سيؤدي بنسبة كبيرة إلى تجسيد نموذج دولة قوية ديمقراطية تحترم إرادة شعبها، كون أنها اعتمدت على طرق نزيهة للوصول إلى السلطتين التنفيذية و التشريعية، الأمر الذي سيظهر جديا أثناء تسلمهما لاختصاصاتهما بعد الانتهاء من العملية الانتخابية، فيظهر تبعا لذلك التوازن و الفصل بينهما نوع من التعاون الذي سيؤدي حتما إلى استقرار نسبي في مؤسسات الدولة على الوجه الخاص، و إلى الاستقرار السياسي للدولة التي اعتمد دستورها هذا النوع من الأنظمة على وجه العموم.

hwmut, DOI : 10.54242/1702-013-001-010
E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث
جباري لحسن زين الدين، المجلد الثالث عشر، العدد 1، مارس 2022،
ص ص 90-101

الأمر الذي لا يمكن تصوره بالنسبة للأنظمة الشمولية، بل بالعكس من ذلك تماما سيكون استنادها إلى النظام البرلماني آلية سهلة للاستفراد بالحكم، لأن إحكام القبضة على البرلمان سيترتب عليه فرض السيطرة على كل الحياة السياسية بعد ذلك.

و هذا ما يجعلنا في النهاية نقول أن هذا النظام سيكون آلية حقيقية لتطبيق الدولة الدستورية وتجسيد قيم و مبادئ الديمقراطية بالنسبة للدول التي تحترم إرادة شعوبها، و يعتبر في الوقت نفسه آلية سيطرة فعلية و ديكتاتورية لأنظمة الحكم الشمولية التي تتبناه في غير نسقه العادي. صحيح أن العديد من الدول تتبنى هذا النموذج في دساتيرها لكن ذلك ليس معناه أنها دول نجحت في تحقيق قيم الديمقراطية، لأنه أحيانا قد يكون النموذج ضامن لاستقرار الجهة الحاكمة لعرشها ردحا طويلا من الزمن، الأمر الذي يحول دون تجسيد مبدأ التداول على السلطة. و حتى النموذج البريطاني لا يكاد يخلو من بعض الاختلال الذي جعل بعض الفقهاء المتخصصين في هذا النوع من الأنظمة يفكرون في تعديل و تهذيب النظام البرلماني البريطاني، لأن الحياة العملية قد أثبتت فعلا أن بعض المجالات و خصوصا الخارجية تستأثر بها الحكومة البريطانية بالاشتراك مع الملكة صوريا دون إشراك البرلمان، الأمر الذي أدى في العديد من المرات إلى تغول السلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى.

ثم إن النص على تقليص صلاحيات الملكة لصالح السلطتين التنفيذية و التشريعية لم يمنع طوال تاريخ المملكة من التأثير على عملهما من طرف القصر و ظهر ذلك في العديد من القضايا التي تدخلت فيها الملكة للفصل في بعض الاختصاصات التي يقرها الدستور البريطاني للسلطتين، و في الحقيقة يدخل ذلك في أعراف نماذج الملكيات الدستورية.

الهوامش:

[1] الأمين شريط : الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة، ط 07، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 193.

[2] محمد المجذوب : الوسيط في القانون الدستوري اللبناني و أهم النظم السياسية المعاصرة في العالم، ط 05، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2018، ص 116.

[3] إبراهيم عبد العزيز شيحا و محمد رفعت عبد الوهاب : النظم السياسية و القانون الدستوري، أبو العزم للطباعة، الإسكندرية، 2005، ص 287.

hwmut, DOI : 10.54242/1702-013-001-010

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث
جباري لحسن زين الدين، المجلد الثالث عشـر، العدد 1، مارس 2022،
ص ص 90-101

[4] محمد عبد العال السناري : القانون الدستوري نظرية الدولة (الحكومة) دراسة تحليلية مقارنة، جهاز نشر و توزيع الكتاب الجامعي، حلوان، دون ذكر سنة النشر، ص، ص 591، 592.

[5] محمد المجذوب : المرجع السابق، ص 116.

[6] راجع في تفصيل ذلك : مولود ديدان : مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية، دار بلقيس، الجزائر، 2014، ص 210.

[7] ماجد راغب الحلو : النظم السياسية و القانون الدستوري، ط 01، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص 245.

[8] الأمين شريط : مرجع سبق ذكره، ص 195.

[9] إبراهيم عبد العزيز شيحا و آخر : مرجع سبق ذكره، ص 302.

[10] راجع في تفصيل ذلك : مولود ديدان : مرجع سبق ذكره، ص ص 214، 215.

[11] سعيد بو الشعير : القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 341.

[12] راجع في تفصيل ذلك : إبراهيم عبد العزيز شيحا و آخر : مرجع سبق ذكره، ص ص 330، 331.

[13] راجع في تفصيل ذلك : محمد المجذوب : مرجع سبق ذكره، ص، ص 142 – 146.

[14] راجع في تفصيل ذلك : إبراهيم عبد العزيز شيحا و آخر : المرجع السابق، ص،ص 336 – 338.